# مذكرة تفاهم

بين

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

و

حكومة جمهورية مصر العربية

بشأن فرض قيود استيراد

على أنواع من المواد الأثرية المملوكة

لجمهورية مصر العربية

---

إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة جمهورية مصر العربية ؛

بمقتضي اتفاقية اليونسكو لعام 1970 بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، وهي اتفاقية كلا البلدين طرف فيها؛

ورغبة منهما في الحد من الحافز على نهب المواد الأثرية التي يستحيل تعويضها والتي تمثل التراث الثقافي الغني لمصر؛

قد اتفقتا على ما يلي:

## المادة الأولي

1- تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لتشريعها تحت عنوان "قانون تنفيذ اتفاقية الممتلكات الثقافية"، بتقييد استيراد المواد الأثرية التي يتراوح تاريخها من عصر ما قبل الاسرات وحتى عام 1517 ميلادياً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتضمن أنواع من الأحجار والمعادن والسيراميك والأخشاب والخزف والزجاج والعاج والعظام والصدف والجص والكارتوناج والنسيج والسلال والحبال والجلود والمخطوطات والبردي والرسومات واللوحات والفسيفساء والتي تم تحديدها في القائمة التي سوف تنشرها حكومة الولايات المتحدة (يشار إليها فيما بعد بقائمة المواد المدرجة)، مالم تُصدر حكومة جمهورية مصر العربية رخصة تشهد بأن مثل هذا التصدير لم يتم بالمخالفة لقوانينها.

2- وفي ضوء المعلومات التي ستقدمها حكومة جمهورية مصر العربية، تقوم حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة دورية للإطار الزمني التاريخي الذي تغطيه مذكرة التفاهم هذه.

3- تعرض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد إلى حكومة جمهورية مصر العربية أي مواد مذكورة على قائمة المواد المدرجة التي يتم مصادرتها لصالح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

4- تصبح قيود الاستيراد هذه سارية المفعول من تاريخ قيام وزارة الأمن الوطني الأمريكية بنشر قائمة المواد المدرجة في السجل الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو النشرة الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم اخطاراً عاماً مقبولاً.

5- لا يتم العمل بمذكرة التفاهم هذه بأثر رجعي.

## المادة الثانية

التوعية العامة/ التواصل

1- تقوم كل من حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية بنشر مذكرة التفاهم هذه وأغراضها من خلال الوسائل المناسبة.

2- تواصل حكومة جمهورية مصر العربية تفعيل مبادراتها التثقيفية والتوعوية التعليمية وتوسيع نطاقها داخل المدارس والمتاحف، حيث تعزز هذه المبادرة أهمية حماية التراث الثقافي المصري والحفاظ عليه، كما تعمل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع الوعي لدى مواطنيها – وبخاصة السياح الذين يزورون مصر – فيما يتعلق بمخاطر الإتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية.

3- تعمل حكومة جمهورية مصر العربية علي بناء علاقات مثمرة مع مجموعات المجتمع المدني المصري المعنية بحماية التراث الثقافي المصري والحفاظ عليه على النحو الموضح في قائمة المواد المدرجة.

حماية التراث/ الحفاظ عليه

4- تبذل حكومة جمهورية مصر العربية قصارى جهدها من أجل:

أ- الحفاظ على تراثها القديم على النحو المنصوص عليه في الدستور المصري والقوانين الوطنية لجمهورية مصر العربية.

ب-جرد المجموعات الأثرية الموجودة بالمتاحف والمخازن والمواقع الأثرية، وذلك وفقاً لأولويات وأساليب العمل التي تُحددها، وبما يتفق مع المعايير المهنية الدولية المعمول بها.

ج- العمل علي تطوير نظام المعلومات الجغرافية بما يتفق مع المعايير والممارسات المهنية الدولية المعمول بها، كعامل مساعد في رصد المواقع.

5- تعمل حكومة جمهورية مصر العربية على دعم الآليات من أجل تشجيع أفضل الممارسات في مجال إدارة الموارد الثقافية في مصر، وتعمل على تشجيع التنسيق بين الجهات المعنية بالتراث الثقافي، وبالسياحة، وبالشئون الدينية، ووكالات التنمية من أجل ضمان تطبيق القوانين التي تحمي مواقع التراث من التعديات والاستيلاء والنهب والإتلاف.

التعاون/ التبادل

6- تبذل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قصارى جهدها لتسهيل المساعدة الفنية المقدمة لحكومة جمهورية مصر العربية في إدارة الموارد الثقافية وتأمنيها، وذلك وفقاً للبرامج المتاحة وبصفة خاصة في القطاعين العام و/أو الخاص، على أن تستهدف هذه المساعدات المجالات التي تشترك كلا الحكومتين في تحديدها.

7- تقوم حكومة جمهورية مصر العربية - لاسيما من ناحية المدة الزمنية- بتوسيع تبادل موادها الأثرية، وذلك من خلال المعارض الخاصة وعمليات الإعارة الأخرى للأغراض الثقافية والتعليمية والعلمية بشرط الا تَعرض للخطر تراثها الثقافي، وبما يتفق تماماً مع القوانين واللوائح المعمول بها والتي تحددها وزارة الآثار المصرية.

8- تتعاون حكومة جمهورية مصر العربية متي يُقتضي ذلك مع كل من بعثات الأبحاث الأثرية الأجنبية المتواجدة في مصر والمتاحف والمؤسسات الثقافية الأخرى، وذلك من أجل زيادة الحفاظ علي المواد الثقافية والمواقع الأثرية قيد الدراسة وتأمينهما.

تنفيذ القانون

9- تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية خطوات نحو رفع المستوى المهني للعاملين في مواقع التراث لديها، وذلك من خلال التدريب وتوفير المعدات والأجور المناسبة.

10- فيما يخص مواقع التراث الثقافي، تبذل حكومة جمهورية مصر العربية قصارى جهدها لزيادة تطبيق القانون وتوثيق حوادث النهب والسرقة وتعقبها ونشرها متي يُقتضي ذلك. وينبغى أن تشمل هذه السجلات النتائج النهائية للقضايا التى ينتج عنها المصادرات والملاحقة القضائية وفرض العقوبات كوسيلة لرصد فاعلية مذكرة التفاهم هذه. ومتي يُقتضي ذلك، تتبادل حكومتا جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية المعلومات ذات الصلة عن طريق القنوات الدبلوماسية.

11- تسعى حكومة جمهورية مصر العربية إلى تعزيز جهودها التعاونية مع حكومات دول الجوار والدول التي تمتلك سوقاً رائجاً للمواد الأثرية المصرية التي تستهدفها مذكرة التفاهم هذه، وذلك من أجل تقليل الإتجار غير المشروع في مثل هذه المواد.

الإبلاغ

12- تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإبلاغ حكومة جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية بكل القطع الأثرية المصرية التي تمت مصادرتها عند الانتهاء من إجراءات المصادرة.

13- تقوم كل حكومة بإبلاغ الحكومة الاخرى، بشكل منتظم، بتنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في مذكرة التفاهم هذه.

## المادة الثالثة

تكون التزامات كلا الحكومتين والأنشطة التي يتم تنفيذها في ظل مذكرة التفاهم هذه خاضعة لقوانين ولوائح كل حكومة وبالكيفية المطبقة بها، بما في ذلك توافر الإعتمادات المالية.

## المادة الرابعة

1- تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز النفاذ عند التوقيع عليها وتظل سارية المفعول لفترة خمس (5) سنوات، مالم يتم تمديدها.

2- يجوز تعديل مذكرة التفاهم هذه من خلال تبادل المذكرات الدبلوماسية.

3- تستعرض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة جمهورية مصر العربية فعالية مذكرة التفاهم هذه قبل انقضاء فترة الخمس (5) سنوات، وذلك من أجل تحديد ما إذا كان من الضروري تمديدها.

4- يجوز لأى من الطرفين إخطار الطرف الآخر كتابةً وعبر القنوات الدبلوماسية برغبته فى إنهاء مذكرة التفاهم هذه قبل موعد إنتهائها. وفى هذه الحالة يدخل الإنهاء حيز النفاذ بعد ستة (6) أشهر من تاريخ إستلام الإخطار.

وإثباتاً لما تقدم، قام الموقعان أدناه والمفوضان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على مذكرة التفاهم هذه.

حُررت في واشنطن باليوم الثلاثين من شهر نوفمبر من عام 2016، من نسختين باللغتين الإنجليزية والعربية، ولكل منهما ذات الحجية.

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

عن حكومة جمهورية مصر العربية